

برمجة النظام المالي والنقدي في بيئة الاقتصاد العراقي في ظل تجربة اليابان عام 2002

أ.م.د سعد حسين خلف – استاذ السياسات النقدية – جامعة واسط – skahaf@uowasit.edu.iq

أ.م.د حسين بريس حبيب – استاذ التنمية – كلية الامام الكاظم hussain.presm@alkadhum-col.edu.iq

المستخلص:-

يعتمد العراق على مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي ولدت نوع من التباطؤ في عجلة الاقتصاد العراقي لمدة طويلة خلال العوام الماضية، لذا تأتي فكرة هذا البحث من تجارب الدول التي عانت من مشاكل اقتصادية وستطاعت النهوض من خلال وضع سياسات من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي في تلك البلدان ومنها تجربة اليابان ابان مدة الكساد العظيم، وتم اختيار هذه التجربة بناءً على الوقائع الاقتصادية التي شهدتها اليابان كونها تشبه الى حد ما الظروف الاقتصادية السائدة في بيئة الاقتصاد العراقي وسوف نبين هذ التشابه في متن البحث، لذا ادعو السادة متخذي القرار من الاطلاع على هذه السياسات التي قسمت الى ثلاث مجموعات وكل مجموعة تحتوي على مجموعة من البنود والتي تخص جهة معينة من مفاصل الدولة والتي بمجموعها استطاعت بيئة الاقتصاد الياباني من رفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2002 الى مصافي الدول المتقدمة، نتيجة التزام الطبقة الحاكمة ببنود تلك السياسات التي وضعها المختصون في برمجة السياسات المالية والنقدية والخبراء في ذلك المجال مما اتاح لليابان النهوض بواقع الاقتصاد.

ومفاد البحث الذي بين يديكم هو خلاصة هذه التجربة وما تحويه من برامج وتطبيقات وامكانية عكس تلك السياسات والبنود على واقع الاقتصاد العراقي وهل ان هذه السياسات من شأنها ان ترفع من معدل النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي اذا ما طبقة بعضها وعدل بعضها الاخر بما يتناسب وبيئة الاقتصاد العراقي من خلال لجنة عليا للتشاور في هذا الموضوع وأعادة صياغة تلك البنود بما يتلام مع الاقتصاد العراقي على ان يكون الخبراء من ذوي التحصيل الاكاديمي ويتم اختيارهم بعناية من اجل خدمة البلاد والعباد.

الكلمات الافتتاحية:- النظام النقدي والمالي في العراق—خطة اليابان في تحسين الواقع الاقتصادي 2002- سياسات التسهيل الكمي.

منهجية البحث

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في جملة من التساؤلات يمكن من طرحها على النحو التالي:-

1. هل بالإمكان إعادة برمجة النظام المالي والنقدي في بيئة الاقتصاد العراقي بما يتلائم مع طبيعة المتغيرات الداخلية والدولية.
2. هل بالإمكان الاستفادة من التجارب الدولية (تجربة اليابان) الخاصة بإعادة هيكلة وبرمجة النظم المالية والنقدية.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان بالإمكان إعادة برمجة النظام المالي والنقدي في بيئة الاقتصاد العراقي وفق صياغات وسياسات أكثر مرونة وواقعية وبالإمكان الاستفادة من تجربة اليابان من رفع معدل النمو الاقتصادي.

هدف البحث :-

يهدف البحث الى اطلاع الرأي العام على الضوابط التي قدمها الخبراء في الاقتصاد الياباني اثناء فترة الكساد عام 2002 وما تلتها وما تمخض عنها من معالجات أدت الى رفع معدل النمو الاقتصادي الياباني بنسبة معقولة وبالتالي تحسن المستوى الاقتصادي للشعب نتيجة الى وضع الخطط بما يناسب وضع الاقتصاد الياباني ومراعاة الظروف التي يمر بها الاقتصاد الياباني اثناء تلك المدة والاهم من ذلك الالتزام بها وتعديل مسارها نحو الهدف المنشود من اجل رفع النمو الاقتصادي .

والاهم من ذلك توضيح إمكانية رسم سياسات توازي تلك السياسات في بيئة الاقتصاد العراقي من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ووضع الخطط المنهجية للوصول الى الهدف المنشود .

أهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من كون بيئة الاقتصاد الياباني عانت الكثير اثناء تلك المدة مما حدى بمجلس الخبراء الى التكاليف ووضع الخطط التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي والالتزام المنفذ بمحتوى المخطط رغم كل الظروف مما أدى الى تحريك عجلة الاقتصاد والاهم من ذلك هو بيان أهمية عكس تلك السياسات التي قام بها اليابان على بيئة الاقتصاد العراقي وبيان اذا كان من شأنها ان تنتج للقطاعات الإنتاجية في العراق تحريك عجلة الإنتاج بما يخدم الاقتصاد العراقي وتعديل تلك البنود وبما يخدم بيئة الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول :- تجربة اليابان في رفع معدل النمو الاقتصادي نتيجة لاستعمال السياسات النقدية غير التقليدية.

أولاً: طبيعة الاقتصاد الياباني قبل استعمال السياسات النقدية غير المباشرة:

أن بداية التحول الاقتصادي في اليابان بدأ بعد الحرب العالمية الثانية من وقت مبكر لإعادة بناء القدرة الصناعية المفقودة، فقد أجريت استثمارات كبيرة في مجالات الطاقة الكهربائية وإنتاج الفحم والصلب والصناعات البتروكيميائية،

وبحلول منتصف 1950 الإنتاج يقابل مستويات ما قبل الحرب، ونتج عن ذلك إعادة بناء الاقتصاد المفقود الذي أدى إلى رفع معدلات النمو مما حقق معدلات نمو أعلى من المراحل السابقة وأنّ المدة ما بين عامي 1953 و 1965 توسع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 9٪ سنوياً والصناعة التحويلية والتعدين بنسبة 13٪ والبناء بنسبة 11٪ والبنى التحتية بنسبة 12٪، وفي عام 1965 كانت هذه القطاعات تستعمل أكثر من 41٪ من القوى العاملة، في حين ظلّت نسبة 26٪ منها فقط في الزراعة (يامامورا كوزو، 1987، ص24)

وقد ساهم نظام التعليم في اليابان الذي نال استحساناً كبيراً في مرحلة ما بعد الحرب مساهمة كبيرة في عملية التطور الاقتصادي، وقد حقق أعلى معدل لمحو الأمية في العالم، وأنّ معايير التعليم العالي هي من الأسباب الرئيسة لنجاح اليابان في تحقيق اقتصاد متقدم تكنولوجياً كما شجعت المدارس اليابانية الانضباط والاعتماد على النفس وخلق روح التنافس من أجل تحقيق إبداعات خلاقة من أجل تطوير المجتمع، والاهم من ذلك كله هو زرع روح حب الوطن لدى الطلاب قبل أي شيء من أجل أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل تطوير الوطن.

وقد استهلّت منتصف عقد الستينيات نوعاً جديداً من التنمية الصناعية إذ فتح الاقتصاد نفسه أمام المنافسة الدولية في بعض الصناعات وقام بتطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية، وفي حين حافظت المنسوجات والمصنوعات الخفيفة على ربحيتها دولياً، اكتسبت منتجات أخرى مثل السيارات والإلكترونيات والسفن والأدوات الآلية أهمية جديدة، وارتفعت القيمة المضافة إلى الصناعة التحويلية والتعدين بنسبة 17٪ سنوياً بين عامي 1965 و 1970، وترأّجت معدلات النمو إلى حوالي 8٪ وانخفضت بين القطاعين الصناعي والخدمي بين عامي 1970-1973 مثل تجارة التجزئة والتمويل والعقارات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من صناعات الأخرى (كاتز وفينيكس، 2002، ص267)

وقد واجهت اليابان تحدياً اقتصادياً حاداً في منتصف السبعينيات، وقد صدمت أزمة النفط في عام 1973 الاقتصاد الذي أصبح يعتمد على النفط المستورد، شهدت اليابان أول انخفاض لها في الإنتاج الصناعي في هذه المدة مع تضخم حاد في الأسعار، وقد أعاد الانتعاش الذي أعقب أزمة النفط الأولى تفاعل معظم قادة الأعمال، ولكن الحفاظ على النمو الصناعي في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة يتطلب تحولات في الهيكل الصناعي.

فإن كثيراً من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة نجحت في تقليل اعتمادها على النفط في أواخر السبعينيات والثمانينيات وعززت إنتاجيتها.

وأدّت أوجه التقدم في مجال تصنيع الموجات الصغيرة وأشباه الموصلات في أواخر السبعينيات والثمانينيات إلى ظهور صناعات نمو جديدة في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية وأجهزة الكمبيوتر، وإلى زيادة الإنتاجية في الصناعات التي سبق إنشاؤها، وكانت النتيجة الصافية لهذه التعديلات هي زيادة كفاءة استعمال الطاقة في الصناعة التحويلية وتوسيع الصناعات ذات المعرفة الكثيفة توسعت صناعات الخدمات في اقتصاد ما بعد الصناعة بشكل متزايد.

غير أن التغيرات الاقتصادية الهيكلية لم تتمكن من التحقق من تباطؤ النمو الاقتصادي مع نضج الاقتصاد في أواخر السبعينيات والثمانينيات إذ بلغ معدل النمو السنوي 4 إلى 6 ٪ فقط ولكن هذه المعدلات كانت جيدة جداً في أسواق من النفط الباهظ وفي دولة قليلة الموارد الطبيعية فمعدل النمو في اليابان الذي بلغ 5٪ في أواخر الثمانينيات، على سبيل المثال كان أعلى بكثير من معدل النمو في الولايات المتحدة بنسبة 3,8٪، وعلى الرغم من زيادة أسعار النفط في عام 1979

كانت قوة الاقتصاد الياباني واضحة، وقد شهدت اليابان تباطؤ للنمو في منتصف 1980 ولكن في زيادة الطلب والازدهار الاقتصادي من أواخر 1980 إحياء العديد من الصناعات المضطربة والمتلكئة ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي الياباني ابان تلك المدة.

ثانياً: المشكلة التي دعت اليابان الى استعمال السياسات النقدية غير المباشرة :

بعيدا عن آفاق التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل فإن القضية الأهم بالنسبة للاقتصاد الياباني تكمن في آفاق النمو في الأجلين المتوسط والطويل، وفي هذا الصدد يمكن أن نستفيد من استعراض الاقتصاد على مدى ربع القرن الماضي ولتحقيق هذا الهدف نحتاج إلى التأكيد على النقاط الخمس الآتية كحقائق في الاقتصاد الياباني.

1. انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليابان بشكل مطرد، وفي الثمانينيات من القرن الماضي كانت اليابان من أوائل الدول النامية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجموعة السبعة (دول الاقتصاد المتطور)، في حين استمرت في فقدان زخمها خلال التسعينات، أي انخفاض معدلات النمو بشكل غير مسبوق ومن دون ملاحظة الأسباب الرئيسية التي ولدت هذا التباطؤ في النمو وظلّت في هذه المجموعة الفرعية (مجموعة الدول الأقل نمو) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2017 \ Speech by Governor 2011)
2. واصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان نموه بوتيرة عالية مقارنة باقتصادات مجموعة السبعة الثانية (مجموعة الدول الأقل نمو) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كان ذلك تباطؤاً بشكل ملحوظ مقارنة مع الثمانينيات، وظلّ نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في اليابان على وجه الخصوص في أعلى هذه المجموعة (أي المجموعة الثانية)، لكن في الواقع كان أقل قليلاً من ما في الولايات المتحدة إذا ما تمّ المقارنة بين معدلات النمو بين اليابان من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ابان تلك المدة.
3. بعد انفجار فقاعة التغيرات الديموغرافية (اي بداية الانكماش في التسعينيات) استغرق الاقتصاد الياباني وقتاً طويلاً لاستئناف توسعه، وإن المدة الممتدة من الأداء الاقتصادي الضعيف تعرف الآن باسم العقد المفقود، واستأنف الاقتصاد الياباني توسعه أخيراً في عام 2004، وبالمناسبة يمكن ملاحظة أنه بعد انفجار الفقاعة في التسعينيات كان الانخفاض في معدل النمو الياباني معتدلاً نسبياً مقارنة مع الانخفاضات التي شهدتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية بعد الانهيار من فقاعات الائتمان العالمية في عام 2007-2008.
4. حدوث انكماش حاد في الاقتصاد الياباني في أعقاب عدم استقرار النظم المالية، وكانت إحدى المناسبات فشل ياميتشي للأوراق المالية في عام 1997، والآخرى كانت صدمة ليمان براندرز جابان، في الحالة الأخيرة كان الانكماش أكثر حدة من الحالة الأولى.
5. تواجه اليابان انخفاضا حادا آخر في النشاط الاقتصادي الناجم عن زلزال شرق اليابان الكبير (Speech by Governor 2017 \ 2011)

ومن المسلم به أنّ الأزمة المالية العالمية التي وقعت في بداية العقد الاخير من القرن الماضي جنباً إلى جنب مع الحقائق الخمس المذكورة أنفاً لم تترك لنا خياراً سوى أن ندرك قلة ما كنا نعرفه عن ديناميكيات الاقتصاد الكلي، وعلى خلفية ذلك تمّ وضع مشكلة الأزمة المالية ناجمة عن ذلك على جدول أعمال البحوث وإلى جانب مجموعة متنوعة من المناقشات التي دأبت عليها الأزمات المالية العالمية حيث ان اليابان أحتاج إلى إحراز المزيد من التقدم في هذه الجبهة،

والمسألة الثانية هي العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات الديموغرافية الكبيرة مثل انخفاض عدد السكان والشيخوخة، أما القضية الثالثة فهي تداعيات الكوارث الطبيعية على النشاط الاقتصادي، قد تبدو القضيتان الثانية والثالثة بعيدة عن النظم المالية والسياسة النقدية ولكن لها انطباعها الظاهري كما هو معروف بهذا الخصوص، ويؤدي انخفاض عدد السكان إلى انخفاض صريح في معدل الفائدة الطبيعي وقد يؤدي ذلك إلى تقييد السياسة النقدية عن طريق الحد الأدنى لسعر الفائدة الصفري.

ومن ثم فإن الاقتصادات تتعثر في مرحلة مبكرة من الانتعاش في أعقاب هذه المشاكل

، أي واحدة في اليابان عام 1990 والثانية في الولايات المتحدة في أواخر عام 2007، فإن كلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تظهر مسارات مماثلة في كلتا الحالتين .

(Barro & Robert, 2009, pp. 243-264)

ويمكن الكشف عن الميزانيات العمومية المشوهة بوصفها العوامل الرئيسية التي تعرقل الانتعاش الاقتصادي، في حين نحتاج أيضا إلى التأكيد على الارتباط بنمو الإنتاجية المنخفض وعدم كفاية مخصصات الموارد الناجمة عن الوساطة الائتمانية المعطلة، في الواقع من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ومن الأهمية بالإمكان الحفاظ على عملية الأيض الاقتصادي عن طريق إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بسلاسة نحو القطاعات ذات إمكانات نمو أعلى، وفي هذا الصدد قدر خبراء الاقتصاد في بنك اليابان أن التشوه في أسواق الأتمان يمكن ان تنخفض بنسبة 3,6 % في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الست في أعقاب انفجار فقاعة (ازمة الرهن العقاري) وسيلزم إجراء مزيد من البحوث في محاولة لزيادة توضيح تأثيرات تدهور الميزانيات العمومية للمصارف ومعدلات الفائدة الصفرية التي طال أمدها على كفاءة تخصيص الموارد. (Bernanke, Ben S, 1983, pp. 257-276)

وأن التضخم هو دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية وهذه هي وجهة نظر فريدمان المعروفة عن التضخم وهنا يمكن طرح تساؤل بسيط، هو هل يمكن استبدال مصطلح التضخم بدل مصطلح الانكماش ، وهل يمكن توضيح صحة هذا الاقتراح المتناظر على ما يبدو بأنه يوفر دليلا على فهم أفضل لكيفية تفاعل الأزمة المالية مع الانكماش ، ولكن المسألة ليست بسيطة كما يبدو. (Friedman, Milton, 1970, p.33)

يتمحور هذا الاقتراح حول النظم المالية المزعزعة للاستقرار والتي تنقلص بشكل ملحوظ من مخزون الأموال مما يؤدي إلى الانكماش وفي وقت لاحق حيث يمكننا أن نؤكد من جديد أن الانكماش الحاد كان مصحوبا بأزمات مالية، وأشار فريدمان في كتاباته الخاصة منها "التاريخ النقدي للولايات المتحدة" أنه خلال الفترة 1929-1933 تقلص رصيد النقود بنسبة 31 % وانخفض مستوى الأسعار بنسبة 25 % بسبب فشل بنك الاحتياطي الفيدرالي في العمل بمثابة مقرض والملاذ الأخير، وأن التناقض حاد في تجربة الولايات المتحدة في 1930 التي ساعدت هذه الدروس من التاريخ على تصرف بنك اليابان بقوة كمقرض والملاذ الأخير ونتيجة على ذلك تم تضيق انكماش المخزون النقدي وانخفض مستوى الأسعار بنسبة 0,5% فقط في السنة كحد أقصى، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 1998 لم ينخفض مستوى الأسعار إلى اقل من 3%، وهو ما يختلف تماما عن تجربة الولايات المتحدة في عام 1930.

(Keynes, John M., pp. 13-17, 1937)

من ناحية أخرى إذا فسّر الاقتراح بطريقة تمكن البنوك المركزية من رفع مستوى الأسعار عند الإرادة من خلال إغراق الاقتصاد بالعملة النقدية فإن الاقتراح على الأقل غير متوافق مع التجارب الأخيرة في اليابان وكذلك في الولايات المتحدة ، وفي اليابان بين عامي 1997 و 2010 ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 90 % في حين ارتفعت الأسهم النقدية بنسبة 30 % وبالمثل، فإن التجربة الأميركية بين عامي 2008 و 2010 تُبين بوضوح أنّ القاعدة النقدية ارتفعت بنسبة 140 %، في حين أنّ النقود ارتفعت بنسبة 10 %، وعلى الرغم من أنّ القاعدة النقدية خفضت مستوى أسعار المستهلكين في اليابان بنسبة 3,7 % خلال الثلاثة عشر عاما بحلول نهاية عام 2010، وانخفض معدل التضخم الأساس لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة بأكثر من نقطة واحدة على الرغم من الزيادة في القاعدة النقدية، لذلك نلخص الزيادات الكبيرة في القاعدة النقدية لم تؤد إلى زيادة كبيرة في المخزون النقدي ولا التضخم ناهيك عن الزيادات النسبية، لذلك سوف توفر النظم المالية مفتاحا لفهم الاقتراح على نحو الحل أفضل. ((Nakakuki, Masayuki, pp. 71-99, (2004)

ثالثاً: كيف تعامل واضعي السياسات مع الانكماش الاقتصادي في اليابان:

من المهم جداً مواجهة التحديات من قبل صناع السياسة على تعزيز الاقتصاد اليابان وتوفير الدعم المالي والنقدي للاقتصاد ووضع إطار شامل لمعالجة المشاكل المصرفية، ومن أجل التعامل مع المشاكل المباشرة الناجمة عن الانكماش الاقتصادي الحالي، يمكن الاتفاق في الرؤى على حاجتين أساسيتين على الجانب المالي اتخاذ التدابير لتنفيذ التحفيز المالية واستمراره إلى أن يتعافى الطلب الخاص ويعود إلى الوضع الطبيعي، وعلى الجانب النقدي للحفاظ على موقف سياسي متسع للغاية من خلال استعمال سياسات التسهيل الكمي التي تم اعتمادها من قبل البنك المركزي في اليابان خلال المدة الانكماش الحاصل .

(Remarks by Michel Camdessus, May 18, 1999),

1. من خلال مواكبة وحل مشاكل القطاع المصرفي وبناء على التقدم الملموس الذي تم إحرازه بالفعل من خلال استعمال (QE) والتي تمثل المفتاح في التنفيذ الحازم لاتجاه السياسات المعمول به بالفعل والمضي قدماً في اتخاذ خطوات من أجل احتساب كامل للقروض والمشاكل القائمة واستعادة الربحية والعمل المصرفية بشكل جيد يساعد على دعم الاقتصاد الياباني على تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي.

قد حدد واضعو السياسات في اليابان الحاجة إلى المضي قدماً بقوة في الإصلاح الهيكلي لزيادة حيوية الاقتصاد وإرساء الأساس لتحقيق انتعاش دائم، وإنّ الانفجار الكبير لإصلاح القطاع المالي قد أحرز تقدماً كبيراً خلال هذه المدة، وقد أعلنت بعض الشركات مؤخراً عن خطط إعادة هيكلة مثيرة للإعجاب، وسيتم دعم هذه الجهود والتعجيل بها من خلال المضي قدماً في الإصلاحات الأخرى التي وضعت على جدول الأعمال ومنها:

- إصلاح قانون الإفلاس لتسهيل المزيد من الترتيبات السريعة لديون الشركات.
- إدخال إصلاحات على النظام الضريبي لتشجيع الحد من القدرة الزائدة وزيادة تنقل اليد العاملة.
- تدابير أخرى لتحسين حوكمة الشركات.

كما إنَّ صناع السياسات في اليابان يدركون تماماً عند النظر إلى المستقبل لا يستطيع اليابان أن يفلت من واقع شيخوخة السكان وبمجرد أن يصبح الانتعاش راسخاً ستتمكن السلطات اليابانية في نهاية المطاف من العودة إلى برنامج لضبط الأوضاع المالية العامة والعودة إلى تفضيل اليابان الغريزي للسياسة المالية الحكيمة، ولتسهيل هذا التوطيد عندما يحين الوقت في نهاية المطاف سيكون من المصيب المضي قدماً وعلى الفور لوضع بعض اللبنة الأساس القائمة، ويمكن تركيز هذه الجهود على إصلاح نظم الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية وتعزيز إجراءات اختيار المشاريع وتنفيذها للاستثمار العام وإعادة هيكلة الإدارة العامة.

ومن خلال التعامل مع هذه المشاكل ستتنبأ بعض القضايا التي ستكون فريدة من نوعها في اليابانية، ولكن البعض الآخر سيكون له صدق واضح في المجتمعات الأخرى التي تواجه نفس قضايا التغير الديموغرافي، إلا أنه سوف يكون في إطار زمني أطول قليلاً.

وهناك اناس كثر يبحثون عن واقع الحلول التي تمّ التوصل إليها من قبل المفكرين اليابانيين من أجل اختبارها ودمجها مع الواقع الذي تعيشه بلدان أخرى، وهل يمكن ان تكون تلك الحلول حلاً ناجحة لتغيير الاقتصاد الياباني، وهل يمكن لتلك الدول الاستفادة من تجربة اليابان في استعمال سياسة التسهيل الكمي والمضي في اثرها من أجل انعاش الاقتصادات التي تتعرض إلى الانكماشات من جراء المشاكل المالية والنقدية والتأثيرات المترتبة على عولمة العالم وجعله قرية صغيرة يمكن الاتصال فيها بكل يسر وسهولة بالطرف الآخر.

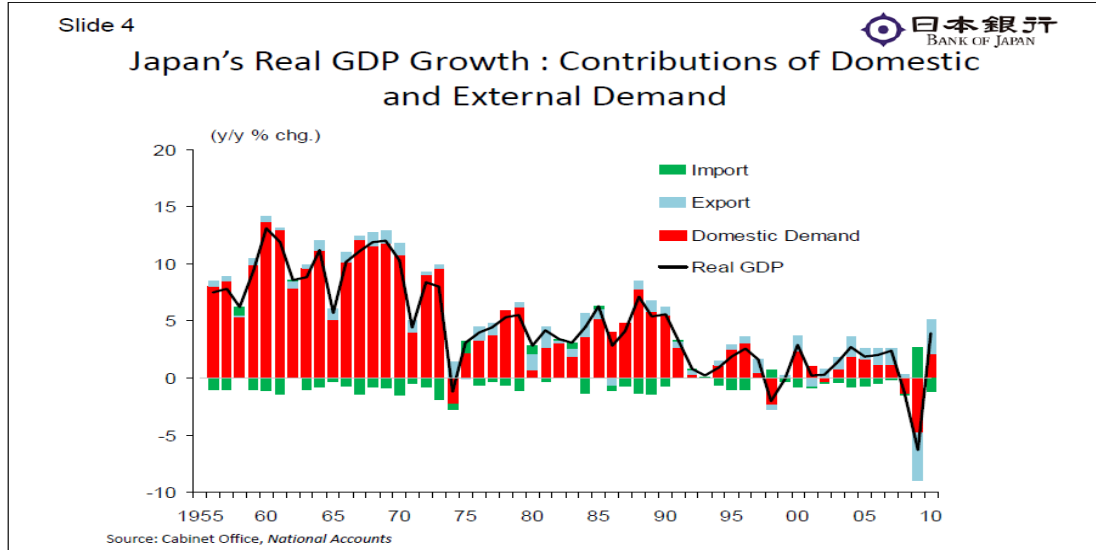
رابعاً: بعض التدابير النقدية التي اتخذها البنك المركزي الياباني:

في اجتماعات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي الياباني التي تمّ انعقادها، قد أقر بنك اليابان اتخاذ التدابير الآتية لضمان تمويل الشركات على نحو سلس، ومن مجمل النتائج والمداومات ومن خلال متابعة تقارير المناقشة في وزارة التخطيط والاقتصاد تبين الآتي (Bank of Japan, 2002)

1. قبول مجموعة واسعة من القروض على الأوراق المالية كضمانات مؤهلة .
2. قبول القروض على الأوراق المالية التي تتجاوز مدة استحقاقها الأصلية أكثر من خمس سنوات وحتى عشر سنوات كضمانات مؤهلة.
3. رفع نسب القيمة الضمنية للقروض على سندات ذات مدة استحقاق أصلية لمدة ثلاث سنوات وأقل.
4. استيفاء المعايير ل (أبكب -ABCP) كضمانات مؤهلة وتدابير استثنائية ومؤقتة فعالة حتى نهاية مارس 2005، ومن خلال تزويد الأسواق بأموال وافرة يزيل البنك المخاوف بشأن تمويل السيولة، مما يسهم في تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات المالية لتقديم القروض، فضلاً عن ذلك يقوم البنك بدوره في تأمين التمويل السلس للشركات من خلال قبول ديون الشركات كضمانات مؤهلة وإجراء عمليات السوق لشراء أوراق تجارية بموجب اتفاقية إعادة الشراء، ويتوقع البنك من هذه القرارات ان يسهل على المؤسسات المالية إعادة تمويل (أبكب -ABCP) والقروض على الشركات لشركات الأعمال، مما يسهل تمويل الشركات على نحو سلس فضلاً عن تطوير سوق (أبكب -ABCP) ويتوقع البنك أيضاً أن يتم استعراض مختلف الأطر المؤسسية لتعزيز تطوير أسواق المنتجات المؤمنة مثل برنامج (أبكب-ABCP) والأوراق المالية المدعومة بالأصول وسيواصل البنك مراقبة التطورات في تمويل الشركات عن كثب بما في ذلك أثر التسارع في التخلص من القروض المتعثرة وشكل (1) يوضح الخطط الموضوعة للنمو الاقتصادي في اليابان خلال المدة القادمة كما

هو موضح في الشكل (1) الذي يوضح مدى قدرة الاقتصاد الياباني والإمكانات المتاحة التي توفرها لوضعي السياسة إمكانية الاطلاع عليها ومن ثم معرفة المستجدات التي قد تطرأ نتيجة للحقائق المطروحة والاحصاءات المتاحة من أجل وضع حلول مقبولة تعالج هذه المشاكل

شكل (1) معدلات النمو الاقتصادي والطلب المحلي والخارجي والاستيرادات لليابان خلال المدة (1955-2010)



Source: Remarks at the Bank of Finland 200th Anniversary Conference, The Transition from High Growth to Stable Growth: Japan' Experience and Implications for Emerging Economies, Bank of Japan, May 5, 2011.

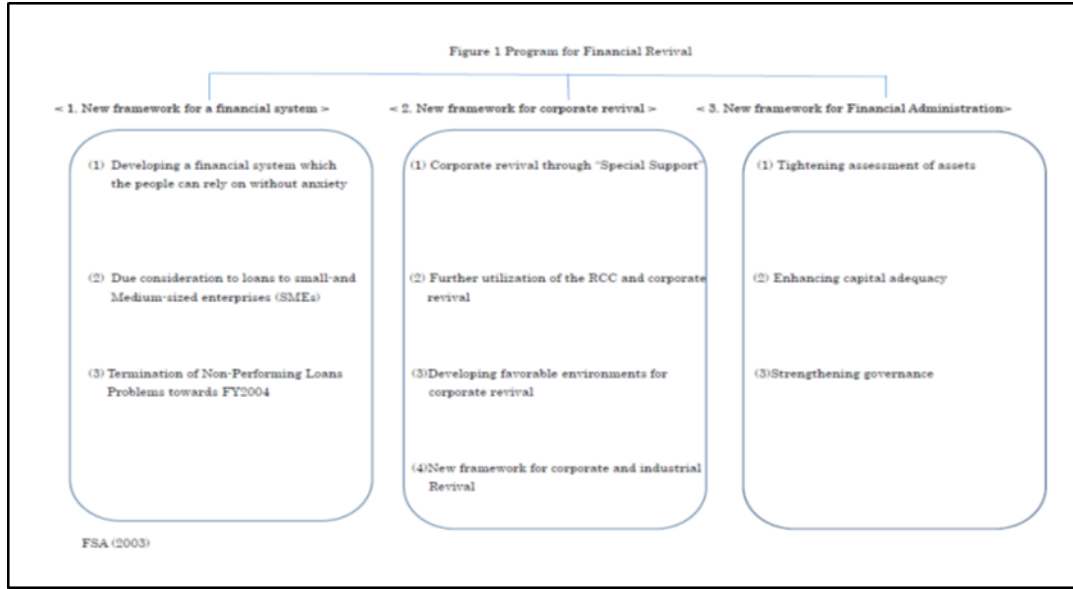
خامساً:- لمحة عامة عن برنامج الإنعاش المالي الذي أعلن عنه في تشرين الأول 2002 في اليابان :

يهدف البرنامج إلى الحد بشكل كبير من حجم القروض المتعثرة التي ظلت حتى نهاية التسعينات، فضلاً عن حل مشكلة القروض السيئة كما يهدف برنامج الإحياء المالي إلى بناء نظام مالي قوي، ولهذا الغرض يتألف البرنامج من ثلاث ركائز أساس وهي:

- (1) إنشاء إطار جديد للنظام المالي.
- (2) إنشاء إطار جديد لتنشيط الشركات.
- (3) إنشاء إطار جديد للإدارة المالية.

وتشير التجربة اليابانية على الرغم من تأخر إدخال ذلك البرنامج لكن يمكن عدّ هذا البرنامج ناجحاً في السير بطريقة ما للحد بشكل كبير من القروض المتعثرة وتحقيق استقرار النظام المالي (ويقصد بها التسهيل الكمي). وتقويض المشاكل المالية في اليابان وحلها منذ التسعينات توفر هذه السياسة عدداً من الدروس للاقتصادات الأخرى، لاسيما بالنسبة للدول الأوروبية فيما يتعلق بالصعوبات على اليورو، وفي ما يأتي بعض الخطوات التي رسمت من قبل واضعي السياسات ضمن إطار هذا البرنامج:

1. رسم إطار برنامج الإنعاش المالي: فضلاً عن مشكلة القروض السيئة، يهدف برنامج الإحياء المالي إلى بناء نظام مالي قوي وتحقيقاً لهذا الغرض أدرج البرنامج الشكل التوضيحي من أجل وضع الخطوط العامة لبرنامج الإحياء المالي، الذي يتضمن الخطوات الآتية والتي يمكن توضيح ما جاء فيها كما هو موضح في الشكل (2) وكما يلي:
شكل (2) الإطار العام ورسم الخطوط العريضة لبرنامج الانعاش المالي.



Source: BRUEGEL WORKING PAPER 2015/02, THE EFFORT TO STABILISE THE FINANCIAL SYSTEM IN JAPAN: AN OUTLINE AND THE CHARACTERISTICS OF THE PROGRAMME FOR FINANCIAL REVIVAL.

شملت الركيزة الأولى إنشاء إطار جديد للنظام المالي خاص بوجوب الاعتماد على تدابير لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه صعوبات في الحصول على قروض نظراً لعدم إمكانيتها للتخلص من القروض المعدومة، وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك نظام جديد للصندوق العام في تلك الشركات.

وتتعلق الركيزة الثانية بإنشاء إطار جديد لإعادة تنشيط الشركات وتحديد إنشاء سوق لمطالبات القروض، وإنشاء القرار بهذا الخصوص وتعزيز وظيفة إعادة تنشيط الشركات التي تحتاج إلى مساعدة.

استلزمت الركيزة الثالثة إنشاء إطار جديد للإدارة المالية وتحديد وتنفيذ تقييمات أكثر صرامة وتنفيذها من أجل الوصول للجهود الرامية إلى تحقيق كفاية رأس المال وتحسينها.

واستناداً إلى هذه الركائز الثلاث، أعدت الحكومة قائمة بالسياسة العامة وحوالي 40 بنداً، ووضعت في تشرين الثاني 2002 جدولاً زمنياً لتنفيذ ذلك البرنامج، ويورد الجدول بالتفصيل الجدول الزمني للتنفيذ المخطط لكل بند (ما مجموعه 40 بند)

المستمدة من الركائز الثلاث التي سار عليها البنك المركز الياباني بتوصية من (يوييتشي ماتسوباياشي) ، أستاذ في كلية الدراسات العليا في الاقتصاد بجامعة كوبي اليابانية.

2. تنفيذ خطة تقويم أكثر صرامة للأصول من خلال الآتي:

- مواصلة تقييمات الخاصة بالشركات كافة ونشرها.
 - إيجاد طريقة جديدة لتقويم الأصول وهي طريقة التدفقات النقدية المخصومة.
- ويُتَم في هذه الطريقة تصحيح مسار الشركات بشكل بسيط وسلس من أجل تفادي أية مشاكل مستقبلية ويُنَم التصحيح وفق الآتي:

- القروض التي طبقت عليها طريقة التدفقات النقدية المخصومة
 - النقاط التي يجب مراعاتها عند تطبيق طريقة الجديدة
 - التخلص من القروض المدومة باستعمال طريقة التدفقات النقدية المخصومة
 - تصحيح التناقضات في تصنيفات المقرضين.
3. إعادة النظر في المحاسبة الضريبية وبيان مدى تأثيرها على الشركات التي استعملت البرنامج المالي الجديد.
- دراسة الموجودات الضريبية المؤجلة على رأس المال.
 - إعادة النظر في الأصول الضريبية المؤجلة
4. تعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية من خلال الآتي:
- تعزيز عمليات التدقيق المحاسبية في الشركات الجديدة.
 - استعمال اجراءات أكثر صرامة للتصحيح الفورية.
 - تعزيز الإدارة بأفراد ذوي خبرة وقدرة من أجل إعادة الرسملة في الشركات العاملة.
5. عمل إطار جديد لتنشيط الشركات من خلال ما يلي:
- دمج الشركات المثقلة بالديون أو تفريقها من خلال متابعة اعمال هذه الشركات
 - دعم الشركات ذات القروض السيئة والمدعومة من قبل المحكمة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

6. تنفيذ دورات وإعطاء دروس من تنشيط النظام المالي الياباني.

وغيرها الكثير من الأمور التفصيلية التي تضمنها هذا البرنامج الذي يشير إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي الياباني وبناءً على دراسات مستفيضة وأسس علمية واكاديمية تم التوصل إلى تلك الحلول التي تعد بمثابة المحرك الرئيس الذي حرك الاقتصاد الياباني من خلال تنفيذ سياسات التسهيل الكمي (QE) والتي تم اتباعها من قبل الدول الأخرى خلال الازمات التي حلت بتلك الاقتصاديات لا سيما بعد أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد الأمريكي ثم تبعتها مجموعة كبيرة من الدول الأخرى إذ أصاب هذه الاقتصادات الانكماش الحاد مما وجب على متخذي القرار في تلك الدول البحث عن حلول سريعة ومجربة , لذلك حاولوا اللجوء إلى سياسة التسهيل الكمي والتي جربت من قبل اليابان وأعطت ثمارها بشكل ايجابي .(Central Bank of Greece, 2017).

المبحث الثاني :- عكس تجربة اليابان على بيئة الاقتصاد العراقي:

أولاً: مدى إمكانية نقل التجارب إلى الاقتصاد العراقي:

من خلال ما تم مناقشته في المبحث الأول والآراء التي تم اقتباسها من مختلف الشخصيات سواء أكانت عربية أم عالمية بأن دول العالم التي استعملت سياسات نقدية غير مباشرة ، سواء أكانت التسهيل الكمي (Quantitative easing) أم غيرها من السياسات التي طبقت في مختلف دول العالم من أجل تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، كانت سياسات مختلفة من بلد إلى آخر حسب قوة الاقتصاد في ذلك البلد، وحسب قوة الأزمة التي تعرض لها ذلك البلد، وعلى نوع الأدوات التي يمكن من خلالها معالجة تلك الازمات، وغيرها من الأمور الأخرى التي يتوقف عليها حل الانكماشات الاقتصادية الحاصلة في معظم اقتصاديات دول العالم نتيجة المشاكل الكثيرة والكبيرة والتي بإمكانها الانتقال من بلد إلى بلد آخر بكل يسر وسهولة نتيجة تعدد الأدوات المالية والاقتصادية المتوافرة عند الدول المتقدمة والتي يمكن من خلالها أن تسيطر على تلك الأدوات ومن ثم التوصل إلى برنامج لتفكيك تلك الازمات، والوصول بتلك الاقتصاديات إلى برّ الأمان والتمكّن من رفع معدل النمو الاقتصادي والرجوع إلى الوضع الاقتصادي الطبيعي الذي يسوده الاستقرار ولتطور.

بما أن سياسة التسهيل الكمي تستهدف سعر الفائدة الاساس (معدل الفائدة على الاقراض من قبل البنك المركزي) من خلال استعمال أدوات تؤدي إلى رفع أو خفض معدلات الفائدة حسب مقتضيات النشاط الاقتصادي في دول العالم المتقدم، وعندما يتغير معدل الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً ينتقل أثر ذلك إلى النشاط الاقتصادي (الطلب الكلي) من خلال ما يسمى بـ (قناة معدل الفائدة) التي تتولى نقل تأثير خفض أو رفع معدل الفائدة على الطلب الكلي ومن ثم معدلات النمو والتوظيف والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تتأثر نتيجة تغير سعر الفائدة الأساس (السقا ، 2018).

أن أول من استعمل هذه السياسات هو اليابان وهو من اطلق عليها اسم سياسات التسهيل الكمي (Quantitative easing) نتيجة تعرض الاقتصاد الياباني إلى موجة أنكماش في بداية العقد الأخير من القرن السابق، وتوصل اليابانيون عبر دراسات معمقة حول ظاهرة الكساد الاقتصادي الذي يمرّ به ، والتي نتجت عن التغيرات والعواقب الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات الديموغرافية الكبيرة مثل انخفاض عدد السكان والشيخوخة، أما القضية الثانية والتي تُعدّ مهمة أيضاً فهي تداعيات الكوارث

الطبيعية في تلك المدة على النشاط الاقتصادي، وقد واجه اليابانيون هذه المشاكل ووضعوا لها حلول جذرية عبر تنفيذ هذه السياسة ، أي من خلال تزويد الاسواق بأموال وفيرة يزيل بها البنك المركزي المخاوف بشأن تمويل السيولة، مما يسهم في تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات المالية لتقديم القروض، فضلاً عن ذلك يقوم البنك المركزي الياباني بدوره في تأمين التمويل السلس للشركات من خلال قبول ديون الشركات كضمانات مؤهلة ، وإجراء عمليات السوق لشراء أوراق تجارية بموجب اتفاقية إعادة الشراء.

وقد تبعها الأمريكيون بعد الازمة التي طالت الاقتصاد الأمريكي عقب أزمة الانكماش التي حصلت نتيجة أزمة الرهن العقاري، واستفادوا من تجارب اليابان عبر تطبيق سياسات التسهيل الكمي على الاقتصاد الأمريكي من أجل الخروج من تلك الازمة عبر ثلاث جولات من التسهيل الكمي التي قام بها بنك الاحتياطي الفيدرالي ، وقد تمّ إنعاش الاقتصاد الأمريكي بالفعل بعد اجراء هذه الجولات، وكانت قائمة التدابير غير التقليدية طويلة وممتدة، فهناك التيسير الكمي (Quantitative easing) أو المشتريات من السندات الحكومية طويلة الاجل، بمجرد أن أصبحت أسعار الفائدة القصيرة الاجل عند مستوى الصفر، وكان ذلك مصحوباً بتيسير الائتماني (Credit facilitation)، والذي اتخذ هيئة شراء البنك المركزي للأصول الخاصة أو شبه الخاصة – مثل الرهن العقاري والاوراق المالية المدعومة بالأصول، والسندات المغطاة، وسندات الشركات، وصناديق الائتمان العقارية، بل وحتى الاسهم عن طريق الصناديق المتداولة في البورصة، وكان الهدف خفض الفوارق الائتمانية لاسيما (الفارق بين العائدات على الأصول الخاصة وتلك على السندات الحكومية ذات تواريخ الاستحقاق المماثلة)، وتعزيز أسعار الأصول الخطرة الأخرى مثل الاسهم والعقارات، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، وبذلك توصل خبراء السياسة النقدية الأمريكية إلى حلول حول إمكانية الخروج من تلك الأزمة عبر تطبيق حزمة إجراءات سميت بالتسهيل الكمي، لكنها اختلفت عن الإجراءات التي تمّ اتباعها من قبل الخبراء اليابانيين كما سوف تختلف تلك الإجراءات التي يستعملها صناع القرار في تنفيذ السياسات النقدية في الاتحاد الأوروبي وإنكلترا.

ومن البديهي أنّ أدوات التي يمكن استعمالها من قبل البنك المركزي اليوناني تختلف اختلافاً جذرياً عن الأدوات التي تمّ استعمالها من قبل الدول المتقدمة بسبب الاختلافات في البنى التحتية لأشكال الاوراق المالية التي يتمّ التداول بها في الاسواق المالية ومدى تطور تلك الاسواق مقارنة مع الاسواق الأمريكية واليابانية والأوروبية ، ومن ثمّ اختلاف الإجراءات التي تمّ اتباعها من قبل أصحاب القرار في البنك المركزي اليوناني حول الية استعمال سياسة التسهيل الكمي ومدى إمكانية تطبيق تلك السياسات .

لذا وبكل تأكيد سوف تختلف إمكانيات تطبيق سياسة التسهيل الكمي في الاقتصاد العراقي عبر تطبيق إجراءات تختلف اختلافاً جذرياً عن ما طبق في التجارب السابقة ، والسبب أن الاقتصاد العراقي اقتصاد هش وضعيف مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة ، فضلاً عن قلة الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تطبيق أساسيات سياسة التسهيل الكمي ، إذ أنّ البنك المركزي العراقي أجرى بعض الجولات الخجولة ضمن هذه السياسة مثل المبادرة الزراعية والقروض الصغيرة والمتوسطة في الأعوام السابقة لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب (البنك المركزي ، 2015) .

لذا سوف يقترح الباحث آلية معينة و استعمال بعض الأدوات الممكن استعمالها والمتاحة من قبل صناع القرار في البنك المركزي العراقي من أجل اتخاذ بعض الإجراءات التي تمكنهم من استعمال مفردات هذه السياسة والعمل على إنعاش الاقتصاد العراقي، إلا أنّ ذلك سوف يسير بشكل بطيء وعلى المخطط الصبر وتحمل الانتظار؛ لأن العلاجات الاقتصادية الفعالة من الطبيعي أن تكون مُره من حيث طول المدة الزمنية التي يحتاجها البرنامج الاقتصادي، وقساوتها في بداية الأمر مما يولد زعزعة الثقة بتلك الإجراءات.

ثانياً: توفر الأدوات الاقتصادية التي تمكن العراق من استعمال سياسة التسهيل الكمي (QE):

إنّ أيّ تطور في الوضع الاقتصادي في أيّ بلد يعكس تحقيق تنمية اقتصادية أي النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية جميعها ، ومن أهم ما يساعد على ذلك توفر السيولة النقدية لأنّ المشاريع الاستثمارية وفي جميع القطاعات لا يمكن أن تنهض ما لم تتوفر سيولة نقدية كافية من أجل الولوج في هذه المشاريع ، وإنّ الأهم في ذلك هو وجود سوق مالية متطورة يمكن من خلالها توفير تلك السيولة ، قد اعطت الدول اهتماماً كبيراً لتطوير وتنمية أسواق المال من خلال توفير البيئة القانونية المناسبة وتحرير حركة رؤوس الاموال مما انعكس على مجمل التطورات وفي كل القطاعات الاقتصادية في أغلب دول العالم التي تتمتع بأسواق مالية متطورة.

تمّ تأسيس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون (24) لعام 1991 وقد اطلق عليه اسم (سوق بغداد للأوراق المالية) من أجل تنظيم عمل القطاع المالي غير المصرفي في إطار مؤسسي بهدف الادخارات الخاصة وتحويلها إلى استثمارات مجدية اقتصادياً، وكانت إمكاناته متواضعة حتى صدور قرار سلطة مجلس إدارته بإغلاقه بتاريخ 2003/3/19 (عطية ، ص 173).

وبعد مدة صدر قانون الادارة المدنية المؤقتة والذي يقضي بتأسيس مؤسستين مهمتين تعملان في هذا المجال سعت الدولة إلى دعمها، لكن لم يكن الدعم بالمستوى المطلوب من أجل النهوض بسوق المال العراقي الذي تأسس عام 2004 بإصدار قانون (74) ووضع هيكلية وأهدافه.

وقد عقدت أول جلسة تداول في ذلك السوق بتاريخ 2004/6/24، وكان العمل يجري بأسلوب التداول اليدوي، وفي تاريخ 2009/4/19 عقدت أول جلسة تداول الكتروني ، وفي شهر آب من 2008 تأسس مركز الايداع العراقي وهو مركز مستقل مالياً وإدارياً عن إدارة سوق العراق للأوراق المالية ، ويهدف هذا المركز إلى إصدار شهادات الأسهم الالكترونية في اليوم نفسه الذي تداول فيه الأسهم.

بلغ إجمالي عدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2014 وللقطاعات الاقتصادية كافة حوالي (743,85 مليار سهم) بقيمة نقدية تقدر (898,32 مليار دينار عراقي) احتل القطاع المصرفي الرتبة الأولى بواقع (763,58 مليار دينار عراقي) (البنك المركزي العراقي، 2014، ص 52) ، مما يعني أنّ سوق العراق للأوراق المالية لا يحتوي على أوراق نقدية تخص شركات إنتاجية ومربحة سوى في القطاع المصرفي العراقي والذي يعتمد في تحقيق أرباحه على نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي وما يحققه من فوارق بين سعر البيع وسعر الشراء .

اذن لا بُد من العمل المتواصل والدؤوب من أجل تطوير سوق العراق للأوراق المالية من أجل أن يتيح للمستثمرين إمكانية الوصول إلى السيولة النقدية المطلوبة من أجل اتمام المشاريع لاسيما الإنتاجية منها، وعليه لا بُد من الانتقال إلى دعم المستثمرين بشكل آخر من أجل تمويل استثماراتهم والعمل على إنشاء مشاريع استثمارية وإنتاجية جديدة من أجل النهوض بواقع الاقتصادي العراقي والوصول إلى مرحلة التنمية الشاملة.

من خلال ما تقدم أن كل المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى سيولة بنسب معينة وتحتاج إلى حماية ورعاية من قبل المشرعين وأصحاب القرار من أجل الاستمرار في أداء عملها وتشجيعها في بعض المناسبات إذا ما اضطر الأمر إلى ذلك من خلال تقديم منح مالية للمشاريع المتميزة وتقديم بعض الامتيازات للشركات التي تصنف بأن عملها متميز عن باقي الشركات دون المحسوبيات والمنسوبات وعدم المجاملة في ذلك على حساب العمل الجيد، لأن ذلك يقلل من كفاءة الشركات الجيدة ويزيد من عمل الشركات المتلكئة، وهذا ما هو حاصل في نهج أعمال معظم الشركات التي تعمل في العراق في الوقت الحالي.

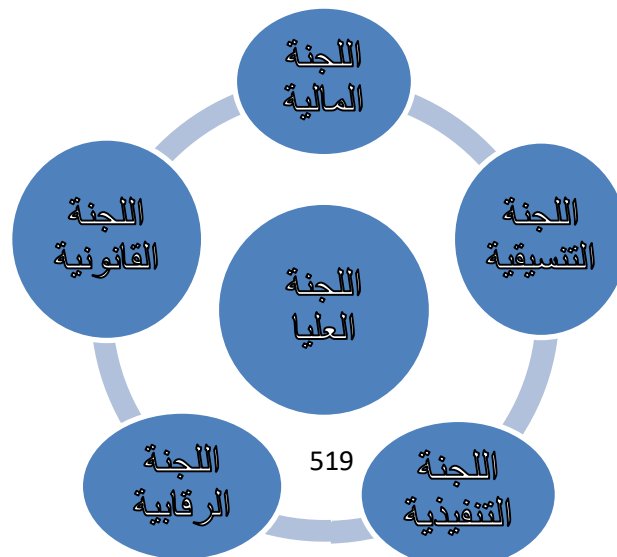
لذا سوف نذهب إلى تأسيس هيئة أو قسم داخل البنك المركزي العراقي من أجل أن يوفر تلك السيولة للمستثمر والبيئة التي تمكنه من العمل على جذب الاستثمارات والنهوض بالقطاعات الاقتصادية من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة.

ثالثاً: رسم هيكل تنظيمي من أجل إدارة سياسة التسهيل الكمي في العراق:

يمكن وضع رسم عام أو هيكلية خط معينة لكن لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل ، والسبب أن العمل في أي مشروع يفرز أخطاء وانحرافات ، وعلى من يضع الخطط يجب أن ينتبه لهذه الجزئية وترك هامش خطأ يمكن للقائمين على تنفيذ الخطة تصحيح تلك الانحرافات، بحسب ما تبتغيه الحالة أو معالجة تلك الأخطاء حتى وإن اضطر المنفذ أن يتخذ قرار معاكس إلى آراء المخطط ولكن من الأفضل والأحسن دائماً عند اتخاذ مثل هكذا أمور الرجوع والتشاور مع المخطط من أجل لوصول إلى الحل الأمثل.

تتكون هذه الهيئة أو ذلك القسم من مجموعة من اللجان التي يمكن تكليفها بالأعمال المناطة بها من قبل إدارة عليا تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتتكون وفق المخطط في الشكل (2) من الآتي:

شكل (2) اللجان التابعة إلى قسم أو هيئة متابعة سياسة التسهيل الكمي داخل البنك المركزي العراقي



المصدر: اطروحة دكتوراه غير منشورة :كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط،الباحث سعد حسين خلف

تضمنت الخطة المنهج الواقعي في التحليل والاستنباط من أجل الوصول إلى مبتغاها الرئيس وهو رفع معدل النمو الاقتصادي عبر تنفيذ خطة سياسة التسهيل الكمي، إذ تم إجراء التحليل الشامل لواقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية، وقد تم وضع الأطر العامة لها وتشكيل وتشخيص الواقع والإمكانات ورسم الرؤى والنشاطات لكل لجنة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من وضع هذه الخطة.

وكما اسلفنا تتكون هذه الهيئة من مجموعة من اللجان , ولكل لجنة مهام تقوم بها وأعضاء يقومون بالعمل الذي يكلفون ،حيث يمكن الرجوع الى ادروحة الدكتورى التي قدّمت الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط من قبل الباحث للمزيد من تفاصيل تلك الخطة الموضوعية من اجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: قدرة البنك المركزي العراقي على إدارة سياسة التسهيل الكمي:

إنّ التقاليد النيوكلاسيكية تتمسك عادةً بنماذج توازن لا نقدية لعمليات التبادل بين الإنتاج ومن ثمّ يضاف إليها عرض النقد بصورة مباشرة كي تربطها بالمستوى العام للأسعار، من خلال هذه النظرة إلى النقود يمكن عدّها خزين متغير تحت السيطرة المباشرة للبنك المركزي الذي يمكن أن يقدم الكمية المناسبة من النقود من أجل ضمان استقرار الاسعار عند مستوى معين من الإنتاج، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ عرض النقد يتكون من الأساس النقدي مضروباً في المضاعف النقدي، وإنّ الأساس النقدي هو العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الإلزامية للمصارف لدى البنك المركزي مضافاً إليها الودائع الجارية لدى المصارف ، وعليه يستطيع البنك المركزي التحكم الكامل بعرض النقد عبر الأدوات المتاحة لديه من أجل الوصول إلى كميات عرض النقد التي تلائم مستوى الإنتاج المخطط من قبل الجهة الرقابية والتي لديها القدرة والفهم الكامل حول تتابع الخطوات في هذا المجال (ابريهي العلي ، 2015 ، ص103).

لكن الكينزيين ولاسيما بعد كنز يستبعدون مثلهم مثل الماركسيين والمؤسسين عزل النقود عن الإنتاج والتبادل، ويؤمنون بالحاجة إلى نظرية إنتاج نقدية، وإنّ النشاط الاستثماري لقطاع الأعمال صاحب الدور الرئيس في تحريك أو رفع مستويات النمو الاقتصادي في أيّ بلد، وقد تتضمن هذه النشاطات إنفاق النقود وقد تعترضها بعض العقبات من ناحية نقص في السيولة والتي تؤدي إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى الاقتراض من المصارف التجارية.

ومن هنا ينطلق البنك المركزي في توفير الكتلة النقدية اللازمة لسد احتياجات أصحاب الأعمال وبأسعار فائدة متدنية من أجل ضمان استمرار عملهم وإدامة هذه المشاريع وحثّهم على الشروع في مشاريع جديدة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر اتباع سياسات خاصة تتجاوز المألوف من ناحية عمل السياسات النقدية المباشرة.

كما يجب التفريق بين الائتمان الممنوح للقطاع العائلي والائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية ، وتوفير الدعم اللازم من قبل البنك المركزي للقطاعات الإنتاجية والتي تُعدّ العصب الرئيس لخلق معدلات نمو في الاقتصاد عبر الآليات المتعارف عليها ، إذ أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الاستعمال والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عبر آليات المضاعف والتي تسمى بدورة الإنتاج.

بما أن البنك المركزي لا يستطيع التعامل إلا مع القطاع المصرفي لذا يجب وضع ترتيبات معينة من أجل زيادة الائتمانات الممنوحة للقطاع المصرفي والتي بدورها تكون مشروطة بذهابها باتجاه القطاع الإنتاجي وبشروط ميسرة من حيث التسديد وسعر الفائدة المفروض على تلك الأنواع من الائتمانات، ويقوم البنك المركزي ممثلاً بلجنة سياسة التسهيل الكمي بمنح القروض اللازمة للقطاع المصرفي والذي بدوره يمنحها إلى القطاعات الإنتاجية وعبر آليات متابعة من قبل اللجنة، تقوم تلك اللجان بحث المصارف التجارية على استقطاب الشركات والمؤسسات التي بإمكانها العمل على مواكبة الإنتاج ورعايتها وزيادة الاحتياجات المالية والنقدية المطلوبة من تلك الشركات وتوفيرها عبر تمرير تلك الطلبات إلى لجنة التسهيل الكمي في البنك المركزي العراقي وإجراء اللازم ومتابعة عمل هذه المنشأة وتدعيمها بقوانين حماية المنتج المحلي من خلال حث الجهات المسؤولة على هكذا ملف ، إن كل ذلك سوف يصب في مصلحة رفع معدل النمو الاقتصادي والذي يُعدّ من الأهداف المهمة وله الأولوية القصوى لأي مشرع أو صاحب قرار.

للسياسة النقدية أدوات منها الكمية والنوعية يمكن استعمالها من أجل الوصول إلى أهداف وسيطة والتي بدورها تؤثر على المستهدفات المقصودة التي تولد نوعاً معيناً من التغيير في آليات عمل السياسة النقدية، إن عمليات السوق المفتوحة والاحتياطات الإلزامية أو سقفها على أسعار الودائع تنتمي إلى المستهدفات الوسيطة والتي قد تؤثر على المستهدفات المقصودة والتي تتمثل بالأساس النقدي أو غيرها ، فعندما يذهب البنك المركزي صوب عمليات السوق المفتوحة فإنه يستهدف السيولة أو الاحتياطات الإلزامية للمصارف وإحراز نتيجة تغيير سعر الفائدة أو أحد المجملات الائتمانية أو النقدية والتي يمكن مبدئياً اعتمادها من أجل الوصول إلى نتيجة معينة ولتكن التثبيت النقدي.

لذا يمكن القول أن القرار قد ينصب على الهدف الوسيط من أجل الوصول إلى الهدف النهائي، لكن صلة المستهدف الوسيط بالهدف النهائي ليست محكمة دائماً، وهذا التحفظ قد يكون في محله و الأبحاث التجريبية وبصفة دورية لجميع الأهداف النهائية غير مضمونة، و السياسة النقدية لا تستطيع في أحسن الأحوال ضمان تحقيق الأهداف النهائية بل وحتى المستهدفات الوسيطة لذلك تبقى علاقة المستهدفات الوسيطة بالمستهدفات النهائية محكومة بمتغيرات أخرى يفرضها نوع النظام الاقتصادي وحجمه، مما يعني إمكانية استعمال أكثر من مستهدف وسيط من أجل الوصول إلى المستهدف النهائي حسب أنواع النشاطات الاقتصادية الموجودة في البلد، ومن ثمّ يمكن العمل على ابتكار مستهدفات وسيطة خاص بالاقتصاد العراقي من قبل البنك المركزي العراقي والعمل عليها من أجل الوصول إلى المستهدف النهائي وهو تحسين مستوى النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي عبر الدراسات التي يمكن أن نتقدم بها لجنة سياسة التسهيل الكمي التي تنبع حاجتها من حاجة المواطن العراقي لوضع مستهدفات وسيطة حسب حاجة الوضع الاقتصادي حتى وأن تجاوز المألوف من ناحية الالتزام بقوانين السياسات النقدية وهذا هو فحوى سياسة التسهيل الكمي والتي سميت بالسياسة النقدية غير المباشرة؛ لأنها تتبع مجرى

الاقتصاد وتحرك المستهدفات التي تعجز الأدوات النقدية المباشرة الوصول إليها من أجل تحقيق الهدف النهائي (ابريهي العلي ، 2015 ، ص198 - 199).

الاستنتاجات والتوصيات:-

أولاً :- الاستنتاجات:-

1. ان الاقتصاد الياباني شهد تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة توجه جميع القطاعات نحو الانتاج والعمل من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وصولاً الى موجة الكساد التي اجتاحت اليابان بعد عام 1990 والتي لم يستطيع حللتها إلا باستعمال السياسات النقدية غير المباشرة.
2. مر الاقتصاد الياباني بمجموعة من المشاكل الصعبة التي ولدت تراجع ملحوظ في معدل نمو الاقتصاد الياباني ومن جملتها الحقائق الخمسة التي تم ذكرها في متن البحث وأزمة السكان عام 1990، والازمة النقدية وهي ازمة الرهن العقاري عام 2007.
3. وضع إطار شامل لمعالجة المشاكل المصرفية، ومن أجل التعامل مع المشاكل المباشرة الناجمة عن الانكماش الاقتصادي الحالي، يمكن الاتفاق في الرؤى على حاجتين أساسيتين على الجانب المالي اتخاذ التدابير لتنفيذ التحفيز المالية واستمراره إلى أن يتعافى الطلب الخاص ويعود إلى الوضع الطبيعي، وعلى الجانب النقدي للحفاظ على موقف سياسي متسع للغاية من خلال استعمال سياسات التسهيل الكمي التي تم اعتمادها من قبل البنك المركزي في اليابان خلال المدة الانكماش الحاصل.
4. يهدف برنامج الاصلاح المالي إلى الحد من حجم القروض المتعثرة ، فضلاً عن حل مشكلة القروض السيئة كما يهدف برنامج الإحياء المالي إلى بناء نظام مالي قوي، ولهذا الغرض يتألف البرنامج من ثلاث ركائز أساس وهي: - إنشاء إطار جديد للنظام المالي، -إنشاء إطار جديد لتنشيط الشركات، - إنشاء إطار جديد للإدارة المالية.
5. تحديد الجهات التي يمكن مساعدتها من قبل الدولة من اجل النهوض بواقع الصناعات والاستمرار في دعمها حتى تتعافى بشكل كلي وبالتالي تنعكس على رفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي ، ولكن بشرطها وشروطها .

التوصيات:-

1. من المهم جد فهم المعوقات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي وحسابها وفق اهمية تلك المشاكل المطروحة من قبل الخبراء وتحديد حجم تلك المشاكل وحصرها في ورقة عمل ومن ثم التوجه نحو وضع الخطط المرتبطة بزمان معين من اجل حللت تلك المشاكل بتوقيات زمنية محدد.
2. مراجعة بعض الخطط الموضوعية من قبل البلدان التي مرة بمشاكل مماثلة للمشاكل التي يمر بها الاقتصاد العراقي عبر التاريخ ، بكلمة اخرى مراجعة تجارب البلدان الاخرى التي استطاعة ان تضع حلول جذرية لمشاكلها الاقتصادية، مثل اليابان.
3. اعتماد سياسة الحكم الرشيد في ادارة الموارد، أن كل المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى سيولة بنسب معينة وتحتاج إلى حماية ورعاية من قبل المشرعين وأصحاب القرار من أجل الاستمرار في أداء عملها وتشجيعها في بعض المناسبات إذا ما اضطر

الأمر إلى ذلك من خلال تقديم منح مالية للمشاريع المتميزة وتقديم بعض الامتيازات للشركات التي تصنف بأن عملها متميز عن باقي الشركات دون المحسوبيات والمنسوبات وعدم المجاملة في ذلك على حساب العمل الجيد، لأن ذلك يقلل من كفاءة الشركات الجيدة ويزيد من عمل الشركات المتلكئة، وهذا ما هو حاصل في نهج أعمال معظم الشركات التي تعمل في العراق في الوقت الحالي.

4. يقوم البنك المركزي في توفير الكتلة النقدية اللازمة لسد احتياجات أصحاب الأعمال وبأسعار فائدة متدنية من أجل ضمان استمرار عملهم وإدامة هذه المشاريع وحثهم على الشروع في مشاريع جديدة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر اتباع سياسات خاصة تتجاوز المؤلف من ناحية عمل السياسات النقدية المباشرة.

5. استعمال المبادئ الأساسية التي استعملها اليابان وعكسها على بيئة الاقتصاد العراقي والاستفادة من الباحثين الذين لديهم الخبرة في هذا المجال ، ودراسة الخطط الموضوعية وترجمتها بشكل يتلائم مع الاقتصاد العراقي دون النظر الى المسميات السياسية من اجل انجاح تلك الخطط والوصول ببيئة الاقتصاد العراقي بر الامان من خلال اعتماد تلك السياسات.

المصادر:-

1. يامامورا كوزو و Yasuba Yasukichi، الاقتصاد السياسي من اليابان: المجلد الاول-التحول الداخلي(1987) .
2. ريتشارد كاتز، فينيكس الياباني، الطريق الطويل إلى انتعاش اقتصادي الياباني،(2002) .
3. محمد ابراهيم السقا، ماذا سيحدث للعالم نتيجة خطة التيسير الكمي 2، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، على البريد الإلكتروني بتاريخ 2018/7/25:
- <http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/11/2.html> .
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للأعوام 2015-2016.
5. احمد صبيح عطية، مدى فاعلية المؤسسات المالية الوسيطة في التأثير على النشاط الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجارب تشيلي ، ولبنان ، والعراق، اطروحة دكتوراه .
6. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2014.
7. احمد ابراهيم علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتاب، الطبعة الاولى، 2015.
8. Speech by Governor Shirakawa at 2011 Annual International Conference (Bubbles, Demographic Change and Natural Disasters), The Bank of Japan is the central bank of Japan, On the website at 11/2017, https://www.boj.or.jp/en/announcements/press/koen_2011/ko110601a.htm/
9. Barro, Robert J., "Rare Disasters, Asset Prices, and Welfare Costs," American Economic Review, Vol. 99(1), 2009.
10. Bernanke, Ben S., "Nonmonetary Effects of the Financial Crisis in the Propagation of the Great Depression," American Economic Review, Vol. 73(3), 1983 .

11. Friedman, Milton, "The Counter-Revolution in Monetary Theory: First Wincott Memorial Lecture, Delivered at Senate House, University of London, 16 September, 1970," Institute of Economic Affairs Occasional, 1970.
12. Keynes, John M., "Some Economic Consequences of a Declining Population," Eugenics Review, Vol.19, 1937.
13. Nakakuki, Masayuki, Akira Otani, and Shigenori Shiratsuka, "Distortions in Factor Markets and Structural Adjustments in the Economy," Monetary and Economic Studies, Vol. 22(2), 2004.
14. Remarks at the Bank of Finland 200th Anniversary Conference, The Transition from High Growth to Stable Growth: Japan' Experience and Implications for Emerging Economies, Bank of Japan, May, 5, 2011.
15. Bank of Japan December 17, 2002, Measures to Facilitate Smooth Corporate Financing,
على الموقع الإلكتروني بتاريخ 6\11\2017
https://www.boj.or.jp/en/announcements/release_2002/k021217b.htm/
16. Central Bank of Greece, GDP growth rate in Greece in 2017, , On the website :
<https://tradingeconomics.com/greece/gdp-growth>